

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

المؤشر السعري
6.003.3
بتغير قدره
-23.8
-0.39 %



استقرار سعر صرف الدينار مقابل الدولار عند مستوى 0.274 دينار

كونا: استقر سعر صرف الدينار مقابل الدولار عند مستوى 0,274 دينار في حين ارتفع سعر صرف اليورو ليسجل 0,379 دينار مقارنة بأسعار يوم الخميس الماضي. وقال بنك الكويت المركزي في نشرته اليومية على موقعه الإلكتروني أن سعر صرف الدينار مقابل الجنيه الأسترليني استقر عند مستوى 0,433 دينار في حين بقي سعر صرف الين الياباني دون تغيير عند مستوى 0,003 دينار وارتفع سعر صرف الدينار مقابل الفرنك السويسري ليسجل 0,313 دينار.

محافظ «المركزي» يتوجه إلى واشنطن لحضور اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين

الدولي، مشيراً إلى أنه ستم مناقشة حزمة التعديلات التي يدخلها صندوق النقد الدولي على القواعد والنظم الإشرافية والرقابية والقضايا الأخرى ذات الصلة بتعزيز الدور المنوط بالصندوق وتوسع قدراته التمويلية فضلاً عن مناقشة القوائم المالية للصندوق. يذكر أنه جرت العادة في الاجتماعات السنوية أن يتم استعراض تقارير متابعة لاداء صندوق النقد الدولي في بعض الموضوعات المحددة كالتنسيق مع مكتب التقييم المستقل والمساعدات الفنية في إطار جهود الصندوق في التصدي للآزمة المالية العالمية ومواجهة تداعياتها.

التقديرة والمالية الدولية المنهقة عن مجلس المحافظين يوم السبت المقبل. وأوضح أنه من المزمع أن يتطرق هذا الاجتماع إلى التطورات أداء الاقتصاد العالمي واستشراف اتجاهاته المستقبلية والاستعدادات والإجراءات التي يتعين على المجتمع الدولي اتخاذها لمواجهة أي أزمات مالية مستقبلية وذلك من خلال التباحث في الأنظمة الفاعلة لصندوق النقد وسبل استعادة الثقة في الأسواق والوقوف على طبيعة الضغوط التي قد تؤثر في اتجاهات أداء الاقتصاد العالمي والأسواق المالية الدولية وإمكانات الحد من المخاطر المصاحبة لها. وذكر البيان أن الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي تأتي في إطار المناقشات الدورية وتبادل وجهات النظر بشأن متابعة أنشطة الصندوق وأبرز القضايا الاقتصادية والمالية التي تحظى باهتمام واسع النطاق على المستوى الدولي والنظر في تطورات أداء الاقتصاد العالمي والأسواق المالية الدولية والمخاطر التي يمكن أن تؤثر على اتجاهات ذلك الأداء.

كونا: يتوجه محافظ بنك الكويت المركزي الشيخ سالم عبدالعزيز على رأس الوفد الرسمي للبنك إلى العاصمة الأميركية واشنطن لحضور الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين المقرر انعقادها خلال الفترة من 21 إلى 25 الجاري. وقال بيان صادر عن البنك المركزي أنه من خلال الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين تتعمق اجتماعات المحافظين لكل من الوزير اتخاذ إجراءات أكثر وضوحاً وتحديداً بشأن علاقة الشركات بهيئة أسواق المال في ظل هذه الأوضاع خاصة فيما نسب لهم من المخالفات وفي ظل عدم تعاون الهيئة مع الجهات الرقابية كوزارة التجارة والصناعة وإدارة البورصة لفك التشابك في المرام الرقابية بشكل سلس وشفاف خلال الفترة السابقة.



وأضاف البيان أنه على هامش الاجتماعات السنوية يعقد أيضاً العديد من الأنشطة التي تستهدف تعزيز الحوار وتبادل الآراء فيما بين القطاع الخاص والوفود الحكومية وكبار المسؤولين في صندوق النقد والبنك الدوليين. وأشار إلى أنه من المقرر أن يعقد خلال الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي الاجتماع الـ 24 للجنة

لا يحمل النصاب القانوني للقيام بأعماله. وذكر المصدر أن الإجراء الذي قامت به إدارة الهيئة مؤخراً من نقل للسلطات الرقابية كان يستوجب الرجوع إلى مجلس الوزراء، حيث سبق أن تمت مخاطبة رئيس المفاوضين رسمياً بعدم إصدار أي قرارات أو اتخاذ أي إجراء لحين البت في الوضع القانوني لتلافي أي طعون. وتنتظر الأوساط الاقتصادية من الوزارة اتخاذ إجراءات أكثر وضوحاً وتحديداً بشأن علاقة الشركات بهيئة أسواق المال في ظل هذه الأوضاع خاصة فيما نسب لهم من المخالفات وفي ظل عدم تعاون الهيئة مع الجهات الرقابية كوزارة التجارة والصناعة وإدارة البورصة لفك التشابك في المرام الرقابية بشكل سلس وشفاف خلال الفترة السابقة.

وتعدينيهم وفقاً للإجراءات المقررة في القانون، وأن بطلان عضوية عدد ثلاثة أعضاء من أصل خمسة يضع قرارات مجلس المفاوضين في مهبط الريح وذلك لمخالفتها حكم المادة 13 من القانون والتي اشترطت لصحة قرارات مجلس المفاوضين أن تصدر بالإغلبية المطلقة، وهي التي باتت مفقودة فيما أصدره المجلس من قرارات، والتي لعل من أخطرها تفقد النصاب القانوني لمزاولة عملها. ولقدت المصادر إلى أنه عملاً للدور الإشرافي لوزارة التجارة والصناعة على أعمال الهيئة ومن منطلق مسؤوليتها القانونية في تطبيق القانون الذي يحمي مصالح وحقوق جميع المستثمرين، طلبت من رئيس هيئة أسواق المال وقف العمل بجميع القرارات التي صدرت عن ذلك المجلس وعدم إصدار أي قرارات جديدة لحين تعيين مفاوضين جدد. وأفادت المصادر بأن وزيرة

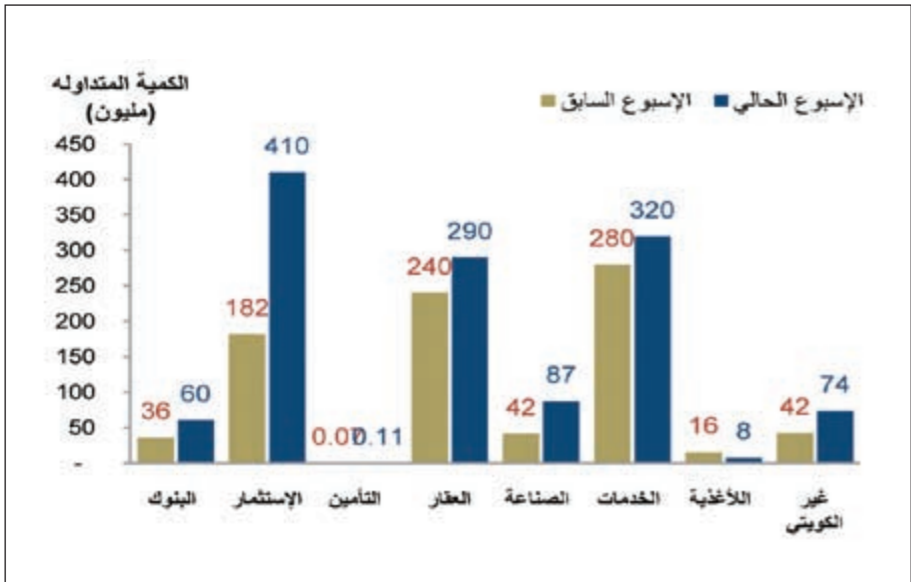
التجارة والصناعة قد انتهت من مشاوراتها ومقابلاتها وأن أسماء المرشحين الجدد الذين تتوافر فيهم الشروط أصبحت جاهزة وسيتم رفعها إلى مجلس الوزراء رسمياً للاعتصام، خصوصاً أن عدم إمكانية إعادة ترشيح المفاوضين الذين خالفوا أحكام القانون بسبب أهمية هذا الجهاز الرقابي وجسامة المخالفة وعدم ملاءمة إعادة تعيينهم حتى لا يشكل ذلك تحيلاً على أحكام القانون وتطبيقه وخوفاً من ضياع هيئة القانون وهيبة الدولة. هذا بالإضافة إلى الرأي القانوني القائل بعدم جواز إعادة تعيين من انتهت عضويته بالفصل. وأضافت المصادر أن من بين الأسباب التي دفعت وزيرة التجارة لهذا الاتجاه هو القصور الواضح والكبير في لائحة القانون التي يكتنفها الكثير من الغموض والتي سببت ريكة كبيرة في السوق، ناهيك عن أن مجلس إدارة «الهيئة»

كشفت مصادر مطلعة لـ «الأنباء» أن وزيرة التجارة والصناعة د. أماني بورسلي أرسلت كتاباً رسمياً إلى رئيس هيئة أسواق المال تخطره فيه ببطلان عضوية ثلاثة من المفاوضين وهم صالح محمد اليوسف، ويوسف محمد العلي، ونايف فلاح الجحرف. وقالت المصادر أن الوزارة اتخذت تلك الإجراءات لتفعيل أحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن تنظيم هيئة أسواق المال وذلك من أجل حماية الإجراءات واستقرار المعاملات وتوضيح الأمور. واستدركت بأن الوزير اتخذت تلك الإجراءات استناداً لمخالفة هؤلاء الأعضاء الثلاثة لنص المادة 27 من القانون، وقد انتهت الفتوى إلى أن عضويتهم أصبحت باطلة وأماكنهم في مجلس مفوضي هيئة أسواق المال أصبحت شاغرة بقوة القانون وأن الحكومة لم يكن أمامها أي خيار سوى ترشيح بديل عنهم



كشفت مصادر مطلعة لـ «الأنباء» أن وزيرة التجارة والصناعة د. أماني بورسلي أرسلت كتاباً رسمياً إلى رئيس هيئة أسواق المال تخطره فيه ببطلان عضوية ثلاثة من المفاوضين وهم صالح محمد اليوسف، ويوسف محمد العلي، ونايف فلاح الجحرف. وقالت المصادر أن الوزارة اتخذت تلك الإجراءات لتفعيل أحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن تنظيم هيئة أسواق المال وذلك من أجل حماية الإجراءات واستقرار المعاملات وتوضيح الأمور. واستدركت بأن الوزير اتخذت تلك الإجراءات استناداً لمخالفة هؤلاء الأعضاء الثلاثة لنص المادة 27 من القانون، وقد انتهت الفتوى إلى أن عضويتهم أصبحت باطلة وأماكنهم في مجلس مفوضي هيئة أسواق المال أصبحت شاغرة بقوة القانون وأن الحكومة لم يكن أمامها أي خيار سوى ترشيح بديل عنهم

في تقريره الأسبوعي الخاص لـ «الأنباء» «المتنى»: السوق يشهد ارتفاعاً مع استمرار المخاوف بشأن الاقتصاد العالمي



على قطاع البنوك الذي ساهم بنسبة 23,04٪ خلال الأسبوع، حيث ساهم ارتفاع سهم «زين» بنسبة 3,03٪ (من 4,24 مليار دينار إلى 4,37 مليار دينار) في ارتفاع السقف الكلي لرأس المال السوق بمقدار 1,1٪، بينما بلغ عدد الصفقات لهذا الأسبوع 20013 صفقة. وتآثر اتساع واجهة السوق بالنشاط الإيجابي خلال الأسبوع حيث بلغ عدد الشركات التي سجلت تقدماً 76 مقارنة مع 43 شركة والتي سجلت انخفاضاً، بينما لم تشهد أسهم 75 شركة أي تداول خلال الأسبوع. ومن أصل 66 شركة اسلامية استطاعت 22 شركة من احراز تقدم، بينما شهدت 13 شركة تراجعاً وفي غضون ذلك، شهد قطاع الاستثمار حركة شراء قوية ليحتل مركز القطاع الأكثر نشاطاً خلال الأسبوع، حيث شهد تداول 410 ملايين سهم مقارنة مع 182 مليون سهم في الأسبوع السابق وبما يعادل نسبة نمو في الحجم بلغت 125,5٪، وارتفعت الحصة السوقية لهذا القطاع من 21,7٪ إلى 32,84٪ خلال الأسبوع، وتبعه قطاع الخدمات الذي شهد تداول 320 مليون سهم. وقد حاز سهم الاستشارات المالية الدولية (إيفا) اهتمام المستثمرين في السوق ليحتل مركز السهم الأكثر نشاطاً لهذا الأسبوع حيث شهد تداول 97,84 مليون سهم، ولقد صاحب هذا النشاط ارتفاعاً في السعر السوقى للسهم بنسبة 27,1٪، بينما حاز سهم شركة المال للاستثمار مركز السهم الأكثر ربحية، حيث شهد ارتفاعاً بالقيمة السوقية بنسبة 45,83٪ مقارنة مع الأسبوع الماضي، وتبعه سهم شركة المال للتنمية والاستثمار في المركز الثاني والذي تابع أداءه المتميز ليشهد ارتفاعاً في القيمة السوقية بنسبة 40,32٪، أما في الحصة السائلة فقد احتل سهم شركة السمن الكويتية الوطنية مركز السهم الأكثر خسارة، حيث سجل خسارة بنسبة 13,16٪ من قيمته وحاز قطاع الخدمات المركز الأول حيث ساهم بنسبة 30,50٪ من قيمة السوق الكلية متغلباً

على قطاع البنوك الذي ساهم بنسبة 23,04٪ خلال الأسبوع، حيث ساهم ارتفاع سهم «زين» بنسبة 3,03٪ (من 4,24 مليار دينار إلى 4,37 مليار دينار) في ارتفاع السقف الكلي لرأس المال السوق بمقدار 1,1٪، بينما بلغ عدد الصفقات لهذا الأسبوع 20013 صفقة. وتآثر اتساع واجهة السوق بالنشاط الإيجابي خلال الأسبوع حيث بلغ عدد الشركات التي سجلت تقدماً 76 مقارنة مع 43 شركة والتي سجلت انخفاضاً، بينما لم تشهد أسهم 75 شركة أي تداول خلال الأسبوع. ومن أصل 66 شركة اسلامية استطاعت 22 شركة من احراز تقدم، بينما شهدت 13 شركة تراجعاً وفي غضون ذلك، شهد قطاع الاستثمار حركة شراء قوية ليحتل مركز القطاع الأكثر نشاطاً خلال الأسبوع، حيث شهد تداول 410 ملايين سهم مقارنة مع 182 مليون سهم في الأسبوع السابق وبما يعادل نسبة نمو في الحجم بلغت 125,5٪، وارتفعت الحصة السوقية لهذا القطاع من 21,7٪ إلى 32,84٪ خلال الأسبوع، وتبعه قطاع الخدمات الذي شهد تداول 320 مليون سهم. وقد حاز سهم الاستشارات المالية الدولية (إيفا) اهتمام المستثمرين في السوق ليحتل مركز السهم الأكثر نشاطاً لهذا الأسبوع حيث شهد تداول 97,84 مليون سهم، ولقد صاحب هذا النشاط ارتفاعاً في السعر السوقى للسهم بنسبة 27,1٪، بينما حاز سهم شركة المال للاستثمار مركز السهم الأكثر ربحية، حيث شهد ارتفاعاً بالقيمة السوقية بنسبة 45,83٪ مقارنة مع الأسبوع الماضي، وتبعه سهم شركة المال للتنمية والاستثمار في المركز الثاني والذي تابع أداءه المتميز ليشهد ارتفاعاً في القيمة السوقية بنسبة 40,32٪، أما في الحصة السائلة فقد احتل سهم شركة السمن الكويتية الوطنية مركز السهم الأكثر خسارة، حيث سجل خسارة بنسبة 13,16٪ من قيمته وحاز قطاع الخدمات المركز الأول حيث ساهم بنسبة 30,50٪ من قيمة السوق الكلية متغلباً

قالته شركة المتنى للاستثمار في تقريرها الأسبوعي الخالص لـ «الأنباء» أن سوق الكويت للأوراق المالية تابع ارتفاعه بفضل هدوء أوضاع السوق الأوروبي والأسواق الناشئة الأخرى، كما ارتفع المؤشر السعري للسوق بنسبة 1,08٪ مغلقاً فوق مستوى 6000 نقطة ليسجل 6027,10 نقطة. وأشار التقرير إلى تحقيق السوق المحلي ارتفاعاً وسط استمرار المخاوف بشأن أوضاع الاقتصاد العالمي. وأشار التقرير إلى تسجيل بيت التمويل الكويتي (بيتك) ارتفاعاً بنسبة 3,3٪ ليعزز أداء المؤشر الإسلامي (MUDX) الذي ارتفع بنسبة 0,96٪ ليلحق على مستوى 617,59 نقطة، وكذلك الأمر بالنسبة للمؤشر الوزني للسوق الذي شهد ارتفاعاً بنسبة 1,19٪. أما بالنسبة لحركة قلب السوق فقد سجل مؤشر المتنى (MUDX) أكبر نسبة تقلب حيث تراجعت خلال آخر يومين في الأسبوع مرتفعاً بنسبة 1٪ يوم الأربعاء لخسر ما اكتسبه يوم الخميس، وبلغت نسبة التقلب 15,88٪، وهي أكثر بمقدار 2,56٪ مقارنة بالأسبوع السابق، أما المؤشران الباقيان فقد شهدا نسبة تقلب أقل من الأسبوع السابق حيث بلغت 4,74٪ للمؤشر السعري و8,07٪ للمؤشر الوزني. وقد شهد سوق الكويت للأوراق المالية الأسبوع الماضي حركة نشاط أفضل شملت جميع القطاعات مقارنة بالأسبوع السابق مع الأخذ بالاعتبار مؤشر الغذاء الضئيل، وارتفع حجم التداول بنسبة 49٪، حيث شهد تداول 1249,14 مليون سهم، وصاحب هذا النشاط ارتفاعاً في القيمة بنسبة 77,7٪ ليبلغ 154,66 مليون دينار. وفي هذا السياق، لفت التقرير إلى اقتسام سهمي «زين» و«بيتك» منفردين نسبة 17٪ من القيمة الكلية للسوق للأسبوع الماضي، وحاز قطاع الخدمات المركز الأول حيث ساهم بنسبة 30,50٪ من قيمة السوق الكلية متغلباً

نظراً لتقدم عطاء وحيد للممارسة.. وإلغائها جاء تطبيقاً للمادة 48 من القانون «المناقصات» تلغي مناقصة التسفين لـ «ناقلات النفط»

حالة إذا ورد عطاء وحيد عن بعض أو كل الأصناف والأعمال ولو كان مستوفياً للشروط - ويعتبر العطاء وحيداً ولو وردت معه عطاءات أخرى متى كانت مخالفة للشروط أو مكتملة بما يجعلها غير صالحة للنظر. وقال المصدر أن الشركة كانت قد قررت طرح مجموعة من مشاريع التسفين «صيانة السفن» مرة واحدة بدلاً من أن يطرح كل مشروع على حدة لما لذلك من عدة مميزات أبرزها تسهيل الإجراءات للحصول على أفضل الأسعار والخدمات لصيانة السفن.



كشفت مصادر مسؤول في شركة ناقلات النفط الكويتية أن لجنة المناقصات المركزية ألغت مناقصة تسفين الناقلات «صيانة السفن» نظراً لتقدم عطاء وحيد للمناقصة فقط وهذا الأمر يعتبر مخالفاً لشروط قانون المناقصات العامة في الكويت، مشيراً إلى أن الشركة سوف تطرح للممارسة من جديد خلال الفترة المقبلة بعد إعادة تأهيل عدد من الشركات المتخصصة في هذا الشأن. وذكر المصدر لـ «الأنباء» أن لجنة المناقصات ارتكزت في رفضها على المادة 48 من القانون والتي تنص على ضرورة إعادة طرح المناقصة من جديد في

ضمن كونسورتيوم شركات تركية بقيادة شركة المدير الكويتي «بيتك - تركيا» يعتزم إصدار صكوك بقيمة 300 مليون دولار لتمويل إنشاء مستشفيات بالكويت

لها المنافسة على المشاريع الكبرى التي سيتم طرحها في الكويت ضمن مشاريع خطة التنمية، كما حازت شهادة الأيزو 9001:2000 في نظام الجودة وتطبيق المعايير الدولية من مؤسسة «لويدز» العالمية.

أخرى ضمن خطة التنمية في مجالات البناء والإنشاءات داخل الكويتي سيكون في مجال إنشاء المستشفيات الحكومية، لاسيما أن الشركات التركية تمتلك العديد من الخبرات في هذا المجال داخل وخارج تركيا. وكشفت عن استعداد التحالف للمنافسة على مشاريع

وقالت المصادر ان بداية تعاون الكونسورتيوم مع «المدير الكويتي» سيكون في مجال إنشاء المستشفيات الحكومية، لاسيما أن الشركات التركية تمتلك العديد من الخبرات في هذا المجال داخل وخارج تركيا. وكشفت عن استعداد التحالف للمنافسة على مشاريع

التنمية خلال الفترة المقبلة. وأشارت إلى ان المنافسة على إنشاء المستشفيات سيتم عبر تحالف تقوده شركة المدير الكويتي التابعة لبيت التمويل الكويتي «بيتك» وكونسورتيوم تركي مكون من 3 شركات هي: اكسيم، رانسونس، اتش بادم.

كشفت مصادر لـ «الأنباء» ان بيت التمويل التركي «بيتك - تركيا» يعتزم إصدار صكوك بقيمة 300 مليون دولار لتمويل مشاريع تخصص القطاع الصحي. وأكدت المصادر ان قيمة الصكوك ستمول مشاريع تطرحها الكويت لإنشاء مستشفيات عبر خطة

عدم اكتمال النصاب يؤجل انعقاد عموميتها غير العادية حيات: «لؤلؤة العقارية» عبرت مرحلة الأسوأ و«ماضية في الاستمرار في الربحية»

تمتلكها وتحولها إلى عقارات مدرجة للدخل، الأمر الذي يحقق التوازن المالي للشركة. وبين أن هناك ارتباطاً كبيراً بين البيانات المالية للشركة وحركة سوق الكويت للأوراق المالية، حيث إن هناك مساهمات كبيرة للشركة في محافظ عقارية تعمل كلها في البورصة. وأشار إلى أن السوق العقارية المحلي يعاني من حالة ركود، وإن إنشاء محفظة عقارية برأس مال مليار دينار للاستثمار لدعته لم يحرك نشاطه أو يحركه نحو الانتعاش. وكانت العمومية ستناقش الموافقة على تخفيض رأس المال الشركة من 25,165,119 ديناراً إلى 10,066,048 ديناراً بمقدار 60٪ وذلك بهدف إطفاء الخسائر المرحلة من سنوات سابقة وإعادة هيكلة حقوق المساهمين.



حالت أمس نسبة 73,9٪ دون عقد الجمعية العمومية غير العادية لشركة لؤلؤة الكويت العقارية، وذلك بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني الذي يتطلب انعقادها بنسبة 75٪ من إجمالي المساهمين. وأرجع رئيس مجلس إدارة الشركة محمد حيات سبب عدم بلوغ النصاب التي وجود عدد كبير من المساهمين يمتلك نسبة حصصاً صغيرة في الشركة لم يحضروا للتصويت. وقال حيات في تصريحات صحافية إن الشركة ماضية في تنفيذ خطتها الاستراتيجية الرامية إلى المحافظة على مستوى الربحية التي حققتها خلال العام الماضي. وأكد أن الوضع المالي للشركة أصبح جيداً للغاية رغم الظروف والصعوبات التي يعانيها السوق العقاري،

مؤكداً أن الشركة عبرت المرحلة الصعبة وأن الأسواق قد مرت. وأضاف أن اتجاه الشركة خلال الفترة المقبلة هو استمرار الحد من النفقات وتحقيق أقصى استفادة ممكنة من مجموعة العقارات التي